

المشروع الصهيوني بخلق الفن المذهبية وسبل ومواجهته

■ أسامة العرب*

نحن في لبنان لم نعرف الفنتة المذهبية، ولو أننا عانينا في السابق من حرب أهلية طائفية مقيتة، واقتتل مرير دام خمس عشرة سنة، ولكننا ما عرفنا التمايز بين سني وشيعي في أي يوم من الأيام وبالتالي فلا غرو بأن هذا الانقسام هو من صنع الخارج الذي بات يتحكم بإساحتنا الداخلية، فيغذيه ويجرّكه ويؤجّجه، وهو نفسه الذي كان وراء الانقسامات المدمّرة في العراق. فمذ الاحتلال الأميركي عام 2003 تفجّرت الفنتة المذهبية والأثنية التي دُمّي القلوب وتندرت بتفجير التناقضات الفئوية التي راحت تمتد في شتى أرجاء المنطقة.

فمشروع الفنتة بين سني وشيعي الجاري العمل على تعميمه اليوم في سورية ولبنان وسائر أرجاء المنطقة، ما هو إلا امتداد لمكيدة الفنتة في العراق ورافد لها، فإذا ما انفجرت الفنتة المذهبية فلن يسلم من تداعياتها قطر من الأقطار العربية أو الإسلامية، وستنفذت إلى كينانات مذهبية وطائفية وإثنية ضعيفة تقع في مجملها تحت الهيمنة الصهيونية، من حيث إن الكيان الصهيوني سيبقى الكيان الوحيد المهيم على المنطقة برمتها، وسبقاً حينها مشروع «يهود الدولة»، وسيباشر حملاته الاستيطانية الواسعة النطاق في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة وجنوبي لبنان وسورية، وسيفيق الهيكل على أنقاض المسجد الأقصى، خصوصاً بعدما أصبحت أساسات المسجد منهكة كلياً، بسبب الحفريات اليومية الجارية أسفلها، في ظل صمت عربي ودولي مريب.

ومن الأدلة الحية على المشروع الصهيوني التوسعي هذا، أنّ احتلال العراق تمّ بذرعية واهية مفادها امتلاكه أسلحة دمار شامل، وعلاقته أيضاً بتنظيم «القاعدة». ولكن عندما تبين عدم صحة هذه المزاعم، أخذت الأوباق الصهيون - أميركية ترّوج لنشر الحرية والديمقراطية، فما رأينا وللأسف بعد مرور كل هذه السنوات إلا حرية العمليات الانتحارية وديمقراطية الترحيض المذهبي والإثني.

ومن ثمّ بتنا نسمع للمرة الأولى في التاريخ على لسان البعض منّا، مفاضلة ما بين «إسرائيل» ودول عربية وإسلامية مجاورة، وهذا ما كنا نعتبره في السابق في منزلة الخيانة بالمنطق القومي والإسلامي. أما عن حالنا اليوم، فكلمنا تعرّضنا لمكروه اتهمنا بعضنا بعضاً، وقيل أنّ يُنجز أيّ تحقيق بالأمر، من دون أيّ اشتباه بالعدو الصهيوني! أيّ أنّ مشروع المؤامرة بدأ يتمدّد من العراق إلى سورية ولبنان شيئاً فشيئاً، لا سيما بعدما بتنا نسمع على لسان الإدارة الأميركية علناً مشاريع تقسيم عنصرية، ودوليات يجري العمل على تنفيذها وفرضها بالقوة على الشعبين العراقي والسوري، من دون الأخذ بعين الاعتبار إرادتهما بتقرير مصيرهما بأنفسهما، وذلك بالاستناد إلى منطق الحجج الواهية الصهيونية - أميركية نفسه، والتي مفادها محاربة تنظيم القاعدة ونشر الديمقراطية والحرية.

ولكن الفنتة إذا انتشرت اليوم في سورية، فإنها سوف تمتدّد بالتاكيد إلى لبنان، وستؤدّي لتسيماً جميعاً إلى دوليات عنصرية متصارعة، لا أمل لها بالخروج من حروبها الدموية إلا بالاستسلام لمشيطرة العدو الصهيوني، والبروزخ للنفوذ الدولي والإقليمي في المنطقة، ونحن ندرّك أنّ المؤامرة أكبر من حجمنا بكثير، والمتأمّرين قادرين على التعطيل، ولهذا عاقت كل محاولات واد الفتن السابقة، واستفحل الإرهاب في أوساطنا الداخلية، وبات يهددنا فعلياً. إنما هذا الواقع يجب ألاّ يُحبط عزيمتنا، فمعرقتنا مخطط عدونا الصهيوني تقيناً شهوره الماحقة، وتمنّنا بالقدر الحيوي اللازم من النعانة التي تمكّتنا من التعاش مع أزمة الشرق الأوسط، ريثما نتوصل إلى حلول جذرية لقضايانا، ونحن نعي أنّ الحلول من المستحيل أن تتحقق إلا بإرادة دولية، ولذلك فإننا نتمنّ جهود وزارتي الخارجية في روسيا وإيران اللتين تسعيان لإقامة علاقات الودّ والتعاون الوثيق ما بين إيران والدول العربية والخليجية المجاورة، انطلاقاً من مبادئ إيران الأخلاقية الرعية على تحقيق الوحدة الإسلامية الأملية واللاعنصرية.

فنحن ما زلنا متأكدين بأنّ لنا القدرة اللازمة لدحر أيّ عدوان أجنبي عن بلادنا، لا سيما أنّ القيمة يعلم بأنّ أول الأذى الصهيون - أميركية سوف يكون من دون أدنى شك أوّل من يُلدغ منها، إذ إنّها لا ترى من الشرق الأوسط، برمتها سوى أمرين: كيف تسلب نفي الدول الشرق الأوسط، ومن ثمّ كيف تحقق ما يأمّر إرادة العدو الصهيوني، بسبب السيطرة الأميركية - «الإسرائيلية» على سياساتها الخارجية كلياً. وبالتالي، فإنّ سعينا لتوحيد العرب والمسلمين على منطلق مواجهة الأطماع «الإسرائيلية»، واجتماعنا على القيم القومية والمدنية السامية المشتركة التي تحقّق العنصرية الطائفية والمذهبية والإثنية، وحدهما القادرن على إشاعة أجواء الأطمئنان إلى مستقبلنا ومستقبل أولادنا، لا بل وإلى سلامة أوطاننا ووطننا وحداثنا الداخلية أيضاً، كما أنّ عملنا على جمع الأمة على أيّ مشروع وحدة غير عنصري، هو السبيل الوحيد لتحقيق أيّ انتصار حاسم على العدو الصهيوني.

ونحن قادرين على أن نتوصل إلى ذلك في ظلّ روابط الثقافة والمصالح المتبادلة والمشاركة في ما بيننا، إلا أنّ ما ينقصنا هو الافتتاح على أجواء النقاشات البناءة، وإبداء المزيد من الاهتمام بالقضايا الرئيسية والمصرية للامة.

وعلى هذه الخلفية، فإننا نبادر إلى الدعوة لوجوب نبذ الحماقات التي تعدّ التمايز بين العرب والأكراد والفرس والآراك، وما بين السنة والشيعية والدروز والعلويين، وما بين المسيحيين والمسلمين. فما أعظم القيم الدينية والقومية والإنسانية القائمة على أساس المحبة والرحمة والأخوة والافتتاح والصدق والعفو والتسامح، وما أحقر العنصرية التي لا تتورّع عن ارتكاب المعاصي واستخدام العنف وسيلة للتعبير ومناسبة العداة للآخرين، ولذلك فإننا نؤكّد أنّنا في هذا الصدام اليائس والتمايز العنصري اللاأخلاقي، لسنا من هؤلاء في شيء. ألم يئنّ لنا الأوان بعد، لأن نضع أيدينا بأيدي بعضنا بعضاً فلا نتورّط بمحاكات وسياسات أتانية نديّنة تعبت بعالمنا العربي والإسلامي دماراً وفساداً وإرهاباً، ولكي نلتحق على أفاقٍ وسلمان جديدة نراهن فيها على وضع استراتيجية مشتركة لحماية أسملنا الأهلي واستقرارنا الداخلي ولواجهة الأطماع الصهيون - أميركية معا، فمتى يتحقق ذلك الحلم التاريخي بتحقيق هذا النوع من التعاون والوحدة؟

* محام، نائب رئيس الصندوق المركزي للمهجرين سابقاً

مقبل يستقبل سفير تركيا

عرض نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل مع سفير تركيا كاباتا أرسياز العلاقات الثنائية بين البلدين، لا سيما لجهة تفعيل الاتفاقات المتعلقة بالتعاون العسكري بين تركيا ولبنان.

وأعرب أرسياز عن استعداد بلاده لتزويد الجيش ما يحتاجه من معدات وعتاد وما تعبره من اهتمام بتحقيق الاستقرار والأمن في لبنان بما فيه مصلحة لبنان والحوار.

وقال: «كان لي لقاء محمداً مع وزير الدفاع، نوّهت خلاله بالتعاون الوثيق القائم بين البلدين في شتى أنواع المجالات، بما في ذلك المجالين العسكري والدفاعي»، مشيراً إلى أنه أطلع الوزير على «نية تركيا الاستقرار في دعم لبنان وجيشه. وقد قررت الحكومة التركية تقديم معونات عسكرية بقيمة 1.1 مليون دولار، وهي عبارة عن قطع غيار خاصة بالديارات والآليات المدرعة، ويبلغ عددها 148 قطعة غيار، بهدف تلبية احتياجات الجيش اللبناني». كما قررت الحكومة التركية إدراج لبنان ضمن برنامج تقديم معونات عسكرية لجيوش أجنبية، بما يمكننا من الاستمرار في دعم لبنان وجيشه في المستقبل»، مؤكداً «حرصنا على تعزيز التعاون العسكري والدفاعي بين البلدين في السنوات المقبلة».

هل تكشف السعودية خلافاً استراتيجياً مع فرنسا؟

◆ روزانا رمال

في كلّ مرة يتحدث فيها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أمام اللبنانيين والعالم يصبح من المتوقع والاستقلال المناسبة لتوجيه المزيد من الضغوط المعنوية والسياسية على لبنان، باعتبار أنّ موقف الحزب بات يشكل عبئاً على الدول المجاورة التي تعتبر نفسها راعية للملف اللبناني، وأبرزها المملكة العربية السعودية. تتحدّث المملكة اليوم عن سلسلة قرارات اتخذتها بحق لبنان جراء آخر كلام للسيد نصرالله عن عزمه تصعيد المشهد الميداني، إذا ما تمّ التقدّم نحو خيار تدخل عسكري تركي - سعودي في سورية، رابطة الملف بحل أزمة المنطقة برمتها، لكنها تصف أنّ السبب ليس الحزب وحده بل ما وراءه من تحالفات تصبّ في خانة دعم موافقه، فكان أنّ اعتبرت أحد أسباب هذه القرارات موقف وزير خارجية لبنان جبران باسيل، حليف حزب الله، في الجامعة العربية والتي منطلقة المؤتمر الإسلامي، في معرض ردّه على دخول لبنان في «التحالف الإسلامي» ورفضه سلوك السعودية وارتجالها ضمّ لبنان إلى لائحة المواقفين على المشاركة، معتبراً أنّ هذا الأمر هو أمر سيادي.

تتخذ المملكة العربية السعودية تحديداً اليوم قرار إيقاف المساعدات المقررة من تسليح الجيش اللبناني عن طريق فرنسا وقدرها ثلاثة مليارات دولار أميركي، وإيقاف السابق من مساعدة المملكة المقررة بمليار دولار أميركي المخصصة لقوى الأمن الداخلي اللبناني.

ربما تدرّك المملكة أكثر من أيّ وقت مضى ضعف نفوذها تدريجياً في لبنان، وأنها غير قادرة على التحكم بمفاصل قراراته، لكنها من دون شك تعزو ذلك إلى أسباب أكبر من اعتبار فرض مواقف حزب الله في البلاد فقط، بل إلى تغييرات إقليمية كبرى سحبت من تحتها البساط وإيران

الحاضر الأخطر في كلّ ذلك بالنسبة للمملكة. استهداف التيار الوطني الحر من ضمن العقوبات السعودية، أيّ اعتبار أنّ مواقف التيار واحدة من أسباب الضرر الذي يلحق بلبنان، ليس إلا رسالة غير مباشرة إلى الشارع المسيحي بعدم اعتمادها على العماد ميشال عون الذي يلحق بمواقفه رغبات حزب الله، متناسية أنّ في الأمر حيثية خاصة ومعنوية غير مقبولة عند وزير مسيحي يمثل بلداً لا يصنف إسلامياً بدستوره مثل لبنان، لكن المملكة جعلت من خطاب السيد نصرالله الاستراتيجي فرصة لبعث رسائلها المباشرة إلى اللبنانيين، وهذا كفيلاً باعتبار العماد ميشال عون مرشحاً غير مقبول سعودياً.

تبدو التوضعات الجديدة في أوجها في الأسابيع الأخيرة إقليمياً ودولياً، فلازمة السورية التي قاربت السنوات الخمس بأقل بضعة أيام، وبدات ترخي ظلالها على متغيرات سياسية هامة استمكلت طرقيها اليوم لتكتشف أكبر أزمة بين السعودية وفرنسا منذ عهد نيقولا ساركوزي وبعده فرنسوا هولاند. ضمن هذا الإطار صفضقة السلاح ليست سعودية بحتة وليست انسحاباً من وعود قطعت بين لبنان والمملكة فقط، بل هو انسحاب من اتفاقية رعتهما وزارة الدفاع الفرنسية ورحبت بها، فقد سبق وأعلنت السعودية عزمها تقديم هبة عسكرية للجيش اللبناني بقيمة 3 مليارات دولار في أيار عام 2014، عبر عقود مباشرة أزمتهما المملكة مع فرنسا لتسليح الجيش اللبناني في 4 تشرين الثاني 2014، ليعلن بعدها الرئيس اللبناني ميشال سليمان موافقة الحكومة اللبنانية على الهيئة السعودية رسمياً، وتسلم الجيش اللبناني حينها في نيسان 2015 الدفعة الأولى من الأسلحة الفرنسية، وكانت عبارة عن 16 منصة صواريخ ميلان مضادة للدروع، مع أسلحة أخرى شحنتها طائرة عسكرية فرنسية مع تأكيد من وزير الدفاع الفرنسي بتسليم الدفعة الثانية من الصفة في أيار 2015 لكنها لم تسلم.

المشوق يرأس اجتماعين تحضيريين للانتخابات البلدية والفرعية

موقع المديرية www.dgps.gov.lb للتأكد من جاهزية بطاقتهم.

وضمّ الاجتماع الثاني إلى المشوق، أعضاء مجلس الأمن المركزي الدائمين، النائب العام لدى محكمة التمييز القاضي سمير حمود، مدير عام الأمن العام اللواء عباس ابراهيم، مدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء ابراهيم بصيصو، محافظ مدينة بيروت القاضي زياد شبيب، مدير المحاربات في الجيش العميد الركن إدمون فاضل، نائب رئيس الأركان للمعمليات في الجيش العميد الركن محمد جانيب، أمين سر مجلس الأمن الداخلي المركزي العميد الياس خوري. وشارك في الاجتماع مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صفر، ومدير عام أمن الدولة جورج قرقعة.

وناقش وزير الداخلية مع الحاضرين الجهوية الأمنية لتأمين حسن سير العملية الانتخابية بحيث يتولى الجيش حماية محيط مراكز الاقتراع وتتولى عناصر قوى الأمن الداخلي حماية رؤساء الأقسام وصناديق الاقتراع داخل المراكز. على أنّ تتولى كل من المديرية العامة للأمن العام والمديرية العامة لأمن الدولة إجراء الاستقصاءات اللازمة لجهة تأمين زمام العملية الانتخابية، لا سيما في ما يتعلق بالرشاوى والضغط على الناخبين والمرشحين.

كما أبلغ المشوق أعضاء مجلس الأمن المركزي قرار إنشاء غرف العمليات الخاصة على أنّ تكون مهمتها التنسيق بين مختلف غرف العمليات العائدة للجيش وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة، لمواكبة العملية الانتخابية ميدانياً والسهل على سلامتها وتلقي الشكاوى والفصل في الإشكالات التي يمكن أن تنطرحها. على أنّ تكون برئاسة أمين سر مجلس الأمن الداخلي المركزي وعضوية الأجهزة الأمنية الممثلة في المجلس، إضافة إلى مندوبين عن المديرية العامة الإدارية في الوزارة.

وتبدأ غرفة العمليات عملها في 30 نيسان 2016، ويمكن للمواطنين التواصل معها عبر خط ساخن (1766: Hotline)، لإرسال المراجعات والشكاوى.

فرنجة يلتقي موفد الحص وفرعون



فرنجة يلتقي موفد الحص وفرعون في بنشعي

جداً بحق كلّ السياسيين في لبنان».

كما التقى فرنجة وزير السياحة ميشال فرعون، يرافقه وفد من المجلس الأعلى للروم الكاثوليك، ضمّ الأمين العام العميد شارل عطا، المهندسين فادي سماحه وإيلي بو حلا، في حضور المحامي شادي سعد.

وقال فرعون بعد اللقاء: «زيارتنا تاتي ضمن جولة تقوم بها، لقد جنّنا زوروس سليمان بك، الذي هو اليوم مرشح لأهم مركز في البلد وأهم مركز مسيحي أيضاً للتداول معه بالمخاطر التي نعيشها من خلال الفراغ الرئاسي وبعض المواضيع سواء أكانت دستورية أم حتى ميثاقية، إضافة إلى كل المخاطر التي نواجهها على أكثر لو كان غائباً عن البلد».

سعد. وسكوتون لدينا جولة إن شاء الله مع المجلس الأعلى للروم الكاثوليك للتداول ببعض المسائل الخاصة بالروم الكاثوليك ولنشارك الهووس التي تواجه البلد كل يوم إن كان على الصعيد المسيحي أو الوطني من خلال الشلل الزاحف على المؤسسات،

خفايا

رأى سياسي بارز أنّ المسؤولية الوطنية تقتضي الدعوة إلى جلسة طارئة لمجلس الوزراء لمناقشة القرار السعودي بوقف تنفيذ الهيئات المقررة للجيش والقوى الأمنية اللبنانية، وإعلان موقف واضح وصريح برفض الارتهاق لأيّ جهة خارجية، سائلاً: لماذا لم نسلم أيّ موقف من جماعة الحرية والسيادة والاستقلال، رداً على هذه الإهانة السعودية للبنان واللبنانيين؟ وهل يرتضي هؤلاء أنّ تكون مواقف لبنان وسياساته عرضة للبيع والشراء؟

باسيل: عودة النازحين جزء أساسي من الحل السياسي في سورية



باسيل خلال مؤتمره الصحافي في الخارجية أمس

رأى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل «أنّ أزمة النزوح تحضّر لبنان السورية وأصبح لها بعد إقليمي ودولي، مشدداً على أنّ الحل «يجب أن يكون سياسياً». وأكد خلال مؤتمر صحافي عقده في مكتبه في الوزارة «أنّ أيّ تفكير أوروبي أو غربي بخليفة إبقاء السوريين في أماكن وجودهم في البلدان المضيفة في الجوار السوري يفكر قاصراً عن معالجة الأزمة، لأنّ الأوضاع السياسية لإبقائهم كثيرة ومنها انتخابية، أيّ عامل الانتخابات في سورية».

وقال: «لا حل إلا بعودة السوريين النازحين إلى سورية، ويجب أن تكون هذه العودة جزءاً أساسياً من الحل السياسي في سورية، لا بل مهمداً، وليس لإحلالها، أي أنّ تكون عاملاً مساعداً للحل السياسي تماماً كما حصل في دول البلقان، وآتت ضمن قرار دولي بشكل تمهيدي».

ورأى أنه لا بد من «أن يكون هناك اقتناع سياسي بأن موضوع النازحين لا يجوز أن يستخدّم بعد اليوم لغايات سياسية، أكانت داخلية أم متعلقة بالأزمة السورية». أما على المدى الأقصر فيجب أن يكون هناك عملية تفاوضية كاملة سياسية مع المجتمع الدولي حيث يلزم، ومع الحكومة السورية حيث يلزم لتنظيم العودة والبدء بتنفيذها تدريجياً وجزيئاً. وتوقّف باسيل عند موضوع النفايات، فقال: «في العادة تقوم الدول بشراء النفايات للاستفادة منها في مسائل عدة مثل الطاقة وسواها، فيما تقوم نحن اليوم بدفع الأموال لكي نرحلها، وبالتالي فإنّ هذا الأمر هو

الموقف السعودي المرتجّل السريع هو قرار بإبعاد عدة، ويعود لأكثر من سبب لا تستطيع الرياض تجاهله، وإذا كانت تريد إيهاام الشعب اللبناني بضرورة التصل من موقف حزب الله، فهي غير قادرة على المضي من شأنه إيهاام اللبنانيين أنّ التأخر التقني واللوجستي يأتي في سياق الخلاف مع حزب الله أيضاً، وهو الموجود أصلاً منذ أوائل الأزمة السورية، إلا أنّ الصفة تعقدت منذ أيار 2015 وحينها لم يكن قد صدر عن لبنان الرسمي أيّ التباس في الموقف تجاه السعودية، على غرار ذلك الذي حصل مع وزير الخارجية جبران باسيل مؤخراً.

أرسل لبنان عبر معنيين ومتابعين للملف أكثر من مرة تساوّلات إلى السفارة السعودية في معرض الاستفسار عن الهبة، إضافة إلى مساع للرئيس السابق ميشال سليمان في زيارته للرياض، عنوتت ضمن إطار متابعة قضية الهبة ولم تلتج في حصاد المطلوب، ما يعني أنّ قرار المملكة أبعد من قضية عقوبات وليس إلا تجسيداً لعجز في مكان ما. يعبر القرار السعودي عن نكت في ترميز الالتزامات الموضوعية بين السعودية وفرنسا في هذه القضية. وهنا قد تبدو هذه الخطوة إعلاناً عن شيء غير صحي يشوب هذه العلاقة أيضاً. ومن غير المستبعد أن يكون الإنفتاح التجاري والاقتصادي الوازن بين إيران وفرنسا سبباً مباشراً لذلك، وبهذا الإطار تكشف السعودية عن خلل جدي خصوصاً بعدما تراجعت فرنسا عن مبدأ الدخول في وساطة بين إيران والسعودية، أو ربما أجزأت الفكرة حالياً.

العجز المالي جراء تراجع أسعار النفط أيضاً ساهم بتراجع القدرات السعودية، وتكاليف توزّط الرياض في حربتي سوريا واليمن، وخلاف المملكة مع فرنسا حول إيران، كلها أسباب تجعل من اعتبار القرار مقدمة لهجوم على مواقف حزب الله «المسلم بها» وغير المستجدة، وبالتالي قرار يعبر عن مستوى المازق السعودي.

عكس المعتاد، حتى ولو قال أحدهم إنّ ما يحصل حل جزئي، ليس هناك أي بلد في العالم يحل مشكلة نفاياته بتصديرها وترحيلها بهذه الكلفة العالية للخارج».

ولفت إلى «أنّ البديل موجودة دائماً»، معتبراً أنه «أنّ الأوان لتطبيق اللازمية في هذا الموضوع بالذات حيث يمكن، علينا تشجيع البدييات والاتحادات لا منها، من أجل إيجاد الحلول، لأنها أفضل من النفايات المرمية في الطرق. وإن أفضل تشجيع لها هو إعطائها حقها من عائدات الخليوي دورياً بشكل كامل وبدون أي حسم، وذلك كل ثلاثة أشهر، وقد اتفقنا على ذلك في مجلس الوزراء».

وتابع باسيل: «إنّ البديل الثاني بالنسبة إلى بيروت والمدن الكبرى هو تأمين هذه الإمكانيات لها، لأنّ حجم النفايات يتطلب أن يكون هناك محرقة ويجب أن تتخلّق عملية المناصفة فوراً، لكي نعوض السنوات الست التي غيبت فيها في لايجوز أن يستخدّم بعد اليوم لغايات سياسية، أكانت داخلية أم متعلقة بالأزمة السورية».

أضاف: «يجب الدخول بعملية تفاوضية كاملة سياسية مع المجتمع الدولي حيث يلزم، ومع الحكومة السورية حيث يلزم لتنظيم العودة والبدء بتنفيذها تدريجياً وجزيئاً. وتوقّف باسيل عند موضوع النفايات، فقال: «في العادة تقوم الدول بشراء النفايات للاستفادة منها في مسائل عدة مثل الطاقة وسواها، فيما تقوم نحن اليوم بدفع الأموال لكي نرحلها، وبالتالي فإنّ هذا الأمر هو

عكس المعتاد، حتى ولو قال أحدهم إنّ ما يحصل حل جزئي، ليس هناك أي بلد في العالم يحل مشكلة نفاياته بتصديرها وترحيلها بهذه الكلفة العالية للخارج».

ولفت إلى «أنّ البديل موجودة دائماً»، معتبراً أنه «أنّ الأوان لتطبيق اللازمية في هذا الموضوع بالذات حيث يمكن، علينا تشجيع البدييات والاتحادات لا منها، من أجل إيجاد الحلول، لأنها أفضل من النفايات المرمية في الطرق. وإن أفضل تشجيع لها هو إعطائها حقها من عائدات الخليوي دورياً بشكل كامل وبدون أي حسم، وذلك كل ثلاثة أشهر، وقد اتفقنا على ذلك في مجلس الوزراء».

وتابع باسيل: «إنّ البديل الثاني بالنسبة إلى بيروت والمدن الكبرى هو تأمين هذه الإمكانيات لها، لأنّ حجم النفايات يتطلب أن يكون هناك محرقة ويجب أن تتخلّق عملية المناصفة فوراً، لكي نعوض السنوات الست التي غيبت فيها في لايجوز أن يستخدّم بعد اليوم لغايات سياسية، أكانت داخلية أم متعلقة بالأزمة السورية».

أضاف: «يجب الدخول بعملية تفاوضية كاملة سياسية مع المجتمع الدولي حيث يلزم، ومع الحكومة السورية حيث يلزم لتنظيم العودة والبدء بتنفيذها تدريجياً وجزيئاً. وتوقّف باسيل عند موضوع النفايات، فقال: «في العادة تقوم الدول بشراء النفايات للاستفادة منها في مسائل عدة مثل الطاقة وسواها، فيما تقوم نحن اليوم بدفع الأموال لكي نرحلها، وبالتالي فإنّ هذا الأمر هو

نشاطات سياسية



سلام وجوزن خلال لقائهما في السراي

عرض رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية مع القائم بالأعمال الأميركي ريتشارد جوزن التطورات العامة في لبنان والمنطقة.

كما استقبل النائب عاصم قانصو، وسفيرة قبرص كريستينا رافتي، والمدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود. وكان سلام التقى رئيس مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي الذي طلب منه رعاية الدورة 24-25 من منتدى الاقتصاد العربي، الذي تنطدّه المجموعة في بيروت في 12 و13 أيار 2016.

استقبل وزير الإعلام رمزي جريج، نائب رئيس بعثة «يونيفيل» إمران رزاق على رأس وفد إعلامي ضمّ المناطق باسم القوة الدولية أندريا تيننتي والمسؤول في قسم الشؤون اللبنانية سلطان سليمان.

وبحث الجانبان التعاون بين «يونيفيل» والجيش اللبناني في جنوب لبنان، والتعاون مع أطراف الحكومة اللبنانية في الجنوب.

كما زار الوفد مدير عام وزارة الإعلام حسان فحّط.

وبحث الجانبان التعاون بين «يونيفيل» والجيش اللبناني في جنوب لبنان، والتعاون مع أطراف الحكومة اللبنانية في الجنوب.

كما زار الوفد مدير عام وزارة الإعلام حسان فحّط.